حكما الذي الحاكم والخطيب ... والرفع عند الشيخ ذو المصوب
وعدما فسره الصحابي ... رفعا لمحمول على الاسباب
وقولهم يرفعه يبلغ به ... رواية يتميه رفع فانتبه
وان ينقل عن تابع فمرسل ... قلت من السنة عنه نقلوا
تصحيح وقفه وذو احتمال ... نحو امرنا منه للغزالي
وما اتى عن صاحب بحيث لا ... يقال رايا حكمه الرفع على
ما قاله في المحصول نحو فراتي ... فالحاكم الرفع لهذا اثبتا
وما رواه عن ابي هريرة ... محمد وعنه اهل البصرة
كذا ربعة قال فالخطيب ... روى به الرفع وذا عجيب

المرسل

مرفوع تابع على المشهور ... مرسلا وقيده بالكبير
او سقط راو ومنه ذو اقوال ... والاول الاكثر في استعمال
واحتج مالك كذا النعمان ... وتابعوهما به ودانوا
ورده جماهير النقاد ... للجهل بالساقط في الاسناد
وصاحب التمهيد عنهم نقله ... وسلم صدر الكتاب اصله
لكن اذا صح لنا مخرجه ... بمسند او مرسل يخرجه
من ليس يروي عن مراجيل الاول ... نقبله قلنا الشيخ لم يغفل
والشافعي بالكبار قيدا ... ومن روى عن الثقات ابدا
ومن اذا شارك اهل الحفظ ... وافقهم الا بنقص لفظ
فان يقل فالمسند المعتمد ... فقد ليلان به يعتضد
ورسموا منقطعا عن رجل ... وفي الاصول نعته بالمرسل

اما

اما الذي ارسله الصحابي ... فحكمه الوصل على الصواب

المنقطع والمعضل

ورسم بالمنقطع الذي سقط ... قبل الصحابي به او فقط
وقيل ما لم يتصل وقالا ... بانه الاقرب لا استعمالا
والمعضل الساقط منه اثنان ... فصاعدا ومنه قسم ثاني
حذف النبي والصحابي معا ... ووقف متنه على من تبعا

المعنعن

وصححوا وصل معنعن سلم ... من دلسة راويه واللقا علم
وبعضهم حكى بذا اجماعا ... وسلم لمسلم يشترط اجتماعا
لكن تعاصرا وقيل يشترط ... طول صحابة وبعضهم شرط
معرفة الراوي بالاخذ عنه ... وقيل كل ما اتانا منه
منقطع حتى يبين الوصل ... وحكم ان حكم عن فالجل
سووا والمنقطع نحى البرذعي ... حتى يبين الوصل في التخريج
قاله ومثله راي بن شيبه ... كذا له ولد يصوب صوبه
قلنا الصواب ان نعاد ركبها ... رواه بالشرط الذي تقدما
يحكم له بالوصل كيف ما روى ... بقال او عن او بان فسوى
وما حكي عن احمد بن حنبل ... وقول يعقوب على ذا نزل
وكثر استعمال عن في ذا الزمن ... اجازة وهو بوصل قمن

تعارض الوصل والارسال والرفع والوقف

واحكم لوصل ثقة في الاظهر ... وقيل بل ارساله للاكثر
وشبه الاول للنظار ... ان صححوه وقضى البخاري

Copyright © King Saud University